issa
الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

# إضاءة على السياسة الاجتماعية

24

## الأكتواريون: لاعبون رئيسيون في تحقيق أنظمة الضمان الاجتماعي المستدامة

تنامت أهمية دور الخبراء الأكتواريون في أنظمة الضمان الاجتماعي؛ فالضغوطات الديموغرافية والأزمة الاقتصادية المتواصلة تعمل على تصعيد مسائل الاستدامة المالية في حين أن الإصلاحات الابتكارية لتصميم وتمويل منافع الضمان الاجتماعي تتطلب مدخلات وخبرات أكتوارية. في العديد من الدول، تتطلب إدارة صناديق الاحتياطي أيضاً تقديراً أعظم لطبيعة ومستوى المسؤوليات وتقييم للمخاطر. وحيث أن الأكتواريين هم اللاعبون الرئيسيون الذين يدعمون سلامة برامج الضمان الاجتماعي من الناحية المالية، أصبح العمل الذي يقومون به محور البحث والتمحيص من العموم الذين يطالبونهم بالالتزام بمتطلبات الحاكمية الرشيدة. في أغلب الأحيان، ينطبق هذا الأمر على الطريقة التي تجرى بها التقييمات الأكتوارية وتحليلها، والكيفية التي تصدر بها التقارير الشاملة لهذه التقييمات. تخلص هذه الإضاءة، المدعّمة بأطر الحاكمية الرشيدة مثلها مثل تلك التي تصدرها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا)، إلى أن الأكتواريين يحتلون موقعاً فريداً من نوعه لتقييم وإدارة هذه المجموعة الواسعة النطاق من المخاطر التي تتهدد الاستدامة والتي يجب على نظم الضمان الاجتماعي معالجتها.

*هانس – هورست كونكولسكي – الأمين العام للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي*

### الخبرة الإكتوارية

للخبرة الأكتوارية دور أساسي في نجاح عمل أنظمة الضمان الاجتماعي. فيما يلي المجالات الأربعة الواجب أخذها بعين الاعتبار هنا:

- استدامة نظم الضمان الاجتماعي
- تصميم الخطة وكفايتها
- نمذجة الأصول/الخصوم (الموجودات/المطلوبات)
- التقارير وإيصال المعلومات

### مسائل الاستدامة

ينطوي دور الأكتواريين في ضمان استدامة نظم الضمان الاجتماعي على شقّين اثنين: أولاً، توفير تقييم (تقويم) للوضع المالي الحالي والمستقبلي لبرنامج المزايا (المنفعة)؛ وثانياً، تصميم التدابير اللازمة لتحسين الاستدامة.

**هذا الإصدار**

- يسلط الضوء على أربعة مجالات رئيسية يؤدي فيها الأكتواريون دوراً رائداً في دعم نظم الضمان الاجتماعي المستدامة
- يعرّف التحديات التي يجب على الأكتواريين أخذها بعين الاعتبار عند تأدية المهام المشمولة في تفويضهم
- يلخص الممارسات الجيدة في العمل الأكتواري
- يقدم تقريراً حول المبادرات التي تدعمها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي والتي تروّج للممارسات الجيدة

© الإيسا 2012
ISSN online 2073-5715
نُشرت لأول مرة، يونيو 2012
الصور: iStockphoto

### التقييمات الاكتوارية

تمثل التقييمات الاكتوارية أداة أساسية في تقييم الاستدامة المالية طويلة المدى لنظم الضمان الاجتماعي. لكن الممارسة الاكتوارية قد تتباين بالنسبة للمدى الذي تنفّذ فيه التقييمات، وعدد برامج المزايا قيد التقييم، وتكرار (عدد مرات) إجراء هذه التقييمات. مع تقدّم السكان بالعمر وارتفاع تكاليف التقاعد، يوجّه المزيد من الاهتمام في السياسات إلى المسائل المتعلقة بالاستدامة المالية والمدخلات والخبرات الاكتوارية التي تشكل نقطة محورية في تقييمها. البيئة الخارجية التي تعمل فيها نظم الضمان الاجتماعي آخذة بالتعقيد أكثر فأكثر ناهيك عن الشكوك التي تكتنفها ما جعل هذه المهمة أكثر تعقيداً. لذلك، يجب أن تعكس التقييمات الاكتوارية هذه البيئة الخارجية بشكل ملائم، ولا بدّ من تأمين خبرات الأكتواريين وأحكامهم عند اختيار الوسيلة المستخدمة وعند وضع الفرضيات الديموغرافية والمالية الملائمة لأي تحليل من التحليلات.

يجب أن يظهر التقييم الاكتواري الحقائق المحلية. ويجب أن يستوفي النهج المتبع في تحديد الوسيلة والفرضيات بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات حدّاً أدنى معيناً من المعايير. بهذا الخصوص، تعرض *توجيهات الحاكمية الرشيدة* الصادرة عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) للمبادئ الرئيسية المتعلقة بمشاركة الخبرة الأكتوارية.

**توجيهات الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي حول سلامة (صحة) المعطيات الاكتوارية**

**تحدد توجيهات الحاكمية الرشيدة الصادرة عن الإيسا أربعة توجيهات تتصل بمشاركة الخبرة الاكتوارية في نظم الضمان الاجتماعي. تحدد هذه التوجيهات الهياكل الموصى بها والعمليات، والآليات المطلوبة لضمان التزام هذه المشاركة بالممارسات الجيدة. وهي تتضمن التوجيهات التي تحدد الهيئات التي ينبغي لها المشاركة؛ واعتبارات التقارير والإفصاح؛ وإجراءات التحقق؛ واعتبارات تحديد نسب الاشتراكات؛ ووضع نقاط القياس المعيارية للاستثمار، وقياس أداء الصندوق بموجبها.**

ازداد استخدام التقييمات الاكتوارية كأداة للمساعدة في إجراء التغييرات اللازمة على الطريقة التي تقدم بها منافع الشيخوخة وتمويلها. لنشرح الأمر بالطريقة الأكثر مباشرة، النتائج من هذه التقييمات تسلط الضوء على موقف التمويل المستقبلي لنظام ما. لكن بالإمكان استخدام التقييم أيضاً لاختبار خيارات الإصلاح من خلال تطبيق سيناريوهات أو تصورات بديلة من خلال تغيير واحد أو أكثر من المعايير. قد تشتمل هذه المعايير على تغييرات في سن التقاعد المبكّر ومزاياه، خفض الزيادات على الرواتب التقاعدية الجاري دفعها حالياً، أو أثر التغييرات على طريقة تقييم المساهمات أو الاقتطاعات.

قد تخضع الإجراءات المتخذة نتيجة للتقييم الاكتواري لعملية تشاور علنية مع العموم أو تتطلب قيام المشرّعين وغيرهم من الجهات المؤثرة والمتأثرة بوضع وتنفيذ التدابير اللازمة لاستعادة الاستدامة المالية على مدى فترة معينة من الزمن. في عدد من الدول، يذهب الإجراء المطلوب إلى ما هو أبعد من هذا إذ يجرى تعديل تلقائي على عناصر معينة ضمن البرنامج لتحسين مركزه المالي على المدى القصير والمدى البعيد.

### دور آليات التعديل التلقائي

عمل عدد من الدول (مثل البرتغال والسويد) على إدخال آليات للتعديل التلقائي تدخل التغييرات على الأسس والشروط المعتمدة في احتساب، تقديم أو تمويل المنافع (المزايا) بالاعتماد على المركز المالي للبرنامج حسبما هو مبيّن في تقرير التقييم الاكتواري.

الهدف من هذه الآليات هو ضمان إدخال التعديلات الفاعلة والفورية على البرامج بحيث تحافظ على استدامتها. ولأنه يتم الاتفاق على تطبيق هذه التعديلات مسبقاً عند الضرورة، فإن استخدامها يجنّبنا الدخول في عملية طويلة لاتخاذ القرار اللازم: من حيث النظرية يتخذ القرار اللازم بشأن تدابير التعديل المتفق عليها من خلال الإرادة السياسية.

على الرغم من أنه ينبغي لآليات التعديل التلقائي أن تساعد على زيادة الاستدامة المالية، تبقى الأسئلة المتعلقة بعدالتها والأساس الذي تستند إليه في التطبيق ماثلة أمامنا. آخذين بعين الاعتبار أن الصحة المالية قصيرة المدى للبرامج قد تعاني في أزمان الأزمة الاقتصادية (بسبب انخفاض قيم الأصول، وانخفاض مستوى الاقتطاعات أو المساهمات الناتج عن تقلّص النشاط الاقتصادي، وزيادة حالات التقاعد المبكر)، تؤدي هذه التعديلات إلى تقليص المزايا وفي الوقت ذاته ارتفاع مستوى الطلب على دعم الضمان الاجتماعي لتوفير الدخل البديل. لهذا السبب، تجاهلت بعض الدول التطبيق «التلقائي» لهذه الآليات للضرورة السياسية وبالاعتماد على التدابير المتخذة. أما المخاطر التي تعترض هذه الآليات، فتتمثل في التحوّل إلى الاعتماد على تقييم مالي وحيد أو منفرد لتطبيق برامج المزايا بحيث يؤكد هذا التقييم على تحقيق هذه البرامج لمتطلبات الاستدامة بالإضافة إلى التحرّك بعيداً عن الأهداف الاجتماعية الأوسع نطاقاً للضمان الاجتماعي ليس أقلّها كفاية المزايا التي يتم توفيرها.

## تصميم الخطة ومسائل الكفاية

ينطوي دور الأكتواريين في إصلاح مزايا الشيخوخة على التحديات ما يتطلب من الخبراء الأكتواريين تقييم المضامين المالية للتغييرات المقترحة على المزايا وكيفية تمويل مثل هذه المزايا. في هذه المهمة ومن خلال العمل مع صانعي السياسات وغيرهم من الخبراء، يجب على الأكتواريين عدم إغفال الغايات الأوسع نطاقاً للضمان الاجتماعي.

في بعض الأحيان، يتوقع من الأكتواريين أداء دور سلبي في تحديد التكاليف والمسؤوليات المتصلة بمزايا الضمان الاجتماعي. الأكتواريون مطالبون وبشكل متزايد أن ينشطوا بشكل أكبر ويبادروا إلى تصميم طرق جديدة لتوفير وتمويل مزايا الشيخوخة وأن يتناولوا المعادلة الدقيقة للتوازن بين المحددات المالية وتوفير المزايا الكافية.

### تحديات الخطط المحددة الاشتراكات ودور الأكتواريين

عمل عدد من الدول مثل بولندا، والسويد، ولاتفيا على إدخال نظام الحسابات الفردية المعروف بالخطة المحددة الاشتراكات ضمن عملية إصلاحية متعددة الأركان. قد يكون هذا النهج أكثر شفافية في مرحلة البناء، لكن ثمة عدداً من التحديات أيضاً. ودور الأكتواريين هو التأكد من إعطاء الاعتبار الملائم لمبلغ المزايا (المنافع) الذي يدفع في النهاية وكلفة توفيره، ويتم إيصال هذه المعلومة بوضوح بعيداً عن الغموض إلى جميع الأعضاء في الخطة.

هذه المشاركة مهمة في تحديد معيارين اثنين مهمّين يؤثران على مستوى المزايا وكلفة النظام: المعدّل السنوي للقياس المؤشر لأرصدة الحسابات حتى التقاعد، وسعر تحويل الأرصدة المتراكمة عند التقاعد إلى دفعات تقاعدية دورية.

في بعض الإصلاحات ضمن الخطة المحددة الاشتراكات، كان التركيز على كلفة نظم التقاعد يفوق التركيز على العوامل المحددة لمستوى المنفعة أو المزيّة المقدّمة. وبسبب تزايد نماذج العمل غير المنتظمة، وارتفاع حالات العمل على سبيل الدوام

الإضافي (غير المتفرّغ) وفي بعض الأحيان انخفاض أعمار التقاعد، تأثرت المرأة في أغلب الأحيان تأثراً خاصاً بانخفاض المعدلات المتوقعة للدخل البديل عند التقاعد. لا بدّ للاكتواريين من أن يؤدوا دوراً نشطاً في ضمان وضوح مضامين خيارات سعر المقايسة (القياس المؤشر) المطبق على الاشتراكات التراكمية (وفيما بعد على المزايا التي يتم الحصول عليها) وأنها تأخذ بالحسبان عوامل المخاطرة (مثلاً: تعطّل العمل، تباين الراتب، والتقاعد المبكر...الخ) الكامنة في هذه النظم.

من ناحية أخرى، يفرض السعر الذي تحول به أرصدة الحساب المحدد الاشتراكات إلى دفعات التقاعد عدداً من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المهمة. فهل ينبغي استخدام الأسعار الموحدة للجنسين والتي تعكس معدل توقع الحياة في سن التقاعد لفئة عمرية معيّنة بغض النظر عن النوع الاجتماعي؟ وهل ينبغي لأسعار التحويل الخاصة بمعاش التقاعد أن تعكس ظروف "السوق" أو البيئة الاقتصادية التي يطبق فيها البرنامج؟ كيف ينبغي تعديل معاشات التقاعد لتعكس التغيير في السن المعمّرة؟ إنها مسائل معقّدة. على سبيل المثال، استعمال سعر تحويل واحد سيكون فيه تمييز ضد أولئك الذين يعانون من تدهور صحتهم وهم في الغالب من العمال الذكور الذين يشتغلون في المهن اليدوية. كما قد يكون من الصعب جداً من الناحية الإدارية تطبيق أكثر من سعر واحد وقد تؤدي مثل هذه الحركة إلى اختيار غير مستحسن.

لذلك كله، تعتبر المدخلات الأكتوارية أساسية وضرورية في وضع الخطط اللازمة للاشتراكات المحددة وإدارتها لضمان الخروج بقرارات السياسات التي تعكس بشكل ملائم المسائل المتصلة بكل من الكفاية والاستدامة. من الممكن للأكتواريين توقّع المنافع المحتملة التي تم الحصول عليها من خلال نظام يعتمد تصورات (سيناريوهات) مختلفة ويقارن هذه النتائج مع تقييم للكلفة المالية لمثل هذه المزايا ما يتيح المجال أمام صانعي السياسات وإدارات الضمان الاجتماعي لاتخاذ القرارات الملائمة.

### صناديق الادخار الوطنية – ما الذي يحمّل عليها وكيفية التحويل (حساب القيمة)؟

تبرز مسائل مشابهة في إدارة صناديق الادخار الوطنية باستثناء أن وعود المزايا تكون مدعومة بالأصول في هذه الحالة. وعليه، يجب تقييم الفائدة التي ستنزّل على الحسابات الفردية في سياق العائد الفعلي على الأصول التي يحتفظ بها الصندوق. فالتشريعات تشترط إعطاء الحد الأدنى من معدل العائد، ينبغي للأكتواري تقديم النصيحة حول السعر الذي سيتم اعتماده بالإضافة إلى أي متطلبات متصلة بصندوق الاحتياطي مع الأخذ بالحسبان احتمالات تذبذب العائد على الأصول التي يحتفظ بها الصندوق مستقبلاً. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الاكتواري النصح حول استراتيجية الاستثمار الملائمة، وخطط التدفق النقدي طويلة المدى، والسياسات المتعلقة بتنزيل الفائد على الحساب. يجب أن تعكس القرارات المتصلة بأسعار التحويل وعلى نطاق واسع الوضع الديموغرافي في البلد وتطوراتها المحتملة، وفي الوقت ذاته إحقاق عدد من الاعتبارات الاجتماعية، والمالية إضافة إلى الاعتبارات المتعلقة بسوق العمل.

### الضمانات في خطط الاشتراكات المحددة

ثمة نقطة تبعث على القلق بأن خطط الاشتراكات المحددة بما فيها صناديق الادخار الوطنية تتسبب في تحمّل الأفراد للكثير من المخاطر. هناك توافق متنام حول الحاجة لتوزيع المخاطر واقتسامها بشكل أكثر إنصافاً. قد لا يتمكن الأفراد أو قد لا يرغبون في تحمل جميع المخاطر المتصلة بتوفير المزايا، لكن يمكن وضع ضمانات معيّنة في نظام المزايا عند تصميمه لخفض المخاطر. هنا، يكون دور الاكتواريين هو تصميم هذه الضمانات وحساب كلفتها (أي الحد الأدنى من معدلات العائد أو أسعار التحويل الخاصة بخطط الاشتراكات المحددة) بالإضافة إلى تقييم أي متطلبات احتياطية قد تنشأ. بالنسبة للعضو المشترك في الخطة الفردية، من الممكن أن تضمن له التقييمات الاكتوارية أن توقعات المزايا تشرح بالشكل الصحيح أثر هذه الضمانات على مستويات المزايا النهائية.

### التقاعد المبكر والمرن

يجب أن تعكس نظم التقاعد الطبيعة المتغيرة لأسواق العمل الوطنية. في الغالب لا يعود سن التقاعد غير المرن المنصوص عليه في التشريعات ملائماً إذ يسعى العمّال الأكبر سنّاً إلى العمل على سبيل الدوام الإضافي (غير المتفرّغ)، وإلى التوقف عن العمل ومن ثم معاودته من جديد، أو تأجيل التقاعد. بالإضافة إلى ذلك، لم تعد الاستدامة والعدالة تتوفران في العديد من الأنظمة التي تطرح شروطاً كريمة للتقاعد المبكر والتي تهدف في أغلب الأحيان إلى دعم أهداف سياسات التشغيل السابقة. في العديد من الدول، وفي ضوء المحددات المالية المتزايدة، والحاجة إلى دعم سياسات التشغيل الهادفة إلى رفع معدلات تشغيل العمال الذين تقدّمت بهم السن، يصبح دور الأكتواريين أكثر أهمية لإعادة التوازن إلى شروط التقاعد المبكر وبنوده.

**الدنمارك والسويد: التعامل مع التقاعد المبكر**

في عام ١٩٦٠ كان معدّل سن التقاعد للرجال في الدنمارك ٦٦,٥ سنة؛ انخفض هذا الرقم بحلول العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦١ سنة بفضل تدابير التقاعد المبكر التي لا تخلو من الكرم ما أثار التساؤلات حول استدامة النظام. وضع عدد من التدابير موضع التنفيذ بما فيها رفع سن التقاعد المبكر والتقاعد العادي (وربطهما بالتحسينات التي طرأت على العمر وامتداده لسنين طويلة) وكذلك الحوافز المشجعة على التقاعد المتأخر يقابلها الحوافز التي تثني عن التقاعد المبكر. في السويد استبدل سن التقاعد الرسمي بنافذة أخرى تمكّن من التقاعد المبكر بناء على مدخلات الخبرة الاكتوارية المحايدة في حين أن المزايا أصبحت تقاس الآن بناء على التغيرات في توقع الحياة (السن المعمّرة).

## إدارة الأصول والخصوم (الموجودات والمطلوبات)

تتطلب إدارة صناديق الاحتياطي تقدير محددات الخصوم والتدفق النقدي إلى جانب تقدير المخاطر وإدارتها بشكل أفضل. آخذين بعين الاعتبار الأهمية المتزايدة لصناديق الاحتياطي وحجمها وأثر الأزمة المالية على العوائد المتحققة من الأصول المحتفظ بها، تصبح مشاركة الاكتواريين مرغوبة ومرحباً بها.

تشكل إدارة الأصول والخصوم إحدى أدوات هذا التركيز المتزايد على استثمار صناديق الاحتياطي وتعكس وعياً أكبر لأثر مبالغ الخصوم والتوقيت اللازم لتحديد السياسة الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت فئات المخاطر وتنويع الأصول تبرز إلى السطح كأحد الاعتبارات الرئيسية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.

كما جاء في تقرير *حلقة النقاش الدولية* التي نظمتها الإيسا في أبو ظبي عام ٢٠١٢ بعنوان *الضمان الاجتماعي: التعامل مع تحديات الاستدامة* ، أصبحت إدارة الأصول والخصوم الآن جزءاً لا يتجزأ من إدارة صناديق الاحتياطي في مختلف الأقاليم.

## التقارير وإيصال المعلومات

حالما يستكمل التحليل الاكتواري، من المهمّ استخدام النتائج لضمان تعزيز استدامة النظام. في عدد من الدول، توجد متطلبات قانونية لضمان الإفصاح عن النتائج بشكل ملائم والالتزام بالمواعيد المحددة لإصدار التقارير. فالمعلومات

الدقيقة، الصادرة في الوقت المحدد، والملائمة حول الوضع المالي للبرنامج الآن، ومستقبلاً تعمل على تيسير عملية تنفيذ الإصلاحات الطويلة المدى والتي تعكس الوضع المالي الحقيقي للبرنامج.

التقارير الجيدة تؤدي أيضاً إلى رفع مستوى ثقة العامة في النظام وينبغي أن تؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من فهم مزايا الضمان الاجتماعي في أوساط الشعوب. على العموم، لاحظت الإيسا وبيّنت أن جودة التقارير الاكتوارية قد تحسنت واتسع نطاق تعميمها على مدى السنوات الأخيرة. ينبغي أن تكون التقارير ومواد التواصل الأخرى موثوقة، ومفهومة، ودقيقة، وصحيحة وإذا أردنا لها أن تصل إلى المستوى المثالي، يجب أن تصمم لتلائم احتياجات الفرد وتلبيها له.

**يبيّن المسح الذي أجرته الإيسا أهمية التقارير الاكتوارية بالنسبة للضمان الاجتماعي**

خلصت دراسة أجرتها الإيسا على ٤٦ من مؤسسات الضمان الاجتماعي في ٣٢ دولة إلى أنه، وفي معظم الحالات، يجب إصدار التقييم الاكتواري كل ثلاث سنوات على الأقل. بالمقابل، ٨٠ بالمائة من التقارير أحيلت إلى البرلمان أو قدّمت إلى الحكومة في حوالي ثلث الحالات التي يتطلب فيها التشريع اتخاذ إجراء محدد بناء على النتائج الواردة في التقرير، و٨٠ بالمائة من التقارير وضعت في متناول يدي العموم.

## التحديات الواجب تناولها

يتباين وضع الحرفة الاكتوارية ومؤهلاتها تبايناً كبيراً حسب البلد. على الرغم من التحركات نحو اعتراف متبادل بالمؤهلات، توجد تباينات واسعة النطاق في متطلبات الفحص والتدريب، وبالتالي، خبرة الاكتواريين. قد يؤدي هذا إلى تقديرات مختلفة لقيمة المؤهل المهني والعمل الذي يؤديه الاكتواري. لذا، وفي ضوء هذه الفروقات الوطنية، يصبح من الأهمية بمكان تعميم التجارب والممارسات الجيدة بحيث يطلع عليها الآخرون.

ينبغي أن تكون الفرضيات المستخدمة في تقييمات الاستدامة وتوقعات المزايا ملائمة. لم يعد تطبيق فرضية «التقدير الأفضل» ملائمة، فلا بدّ من استخدام مجموعات بديلة مناسبة لتحليل الحساسية والنمذجة العشوائية. كما ينبغي أن تتضمن هذه الفرضيات الأثر المحتمل للعناصر المتغيرة في البيئة الخارجية.

على الرغم من أن إصدار التقارير قد أصبح أفضل الآن إلا أنه ينبغي توجيه اهتمام متزايد إلى ما يمكن اعتباره معلومات ملائمة والطريقة الفضلى لإيصالها. ببساطة، كثرة المعلومات قد لا تسهم في إعطاء فكرة أفضل للأعضاء.

مع تزايد الأهمية الموجهة إلى التقييمات والتوقعات، وتعقيدها المتزايد، يصبح التحقق من الأمور ومراجعة النظراء لها مطلباً مهمّاً.

يتطلب الأمر اعتماد منهج شمولي يعمل فيه الاكتواريون عن قرب أكثر مع الجهات المؤثرة/المتأثرة الأخرى بحيث يأخذون بعين الاعتبار الاتجاهات الآخذة بالبروز إلى السطح مثل أثر التغير المناخي، تضاؤل الموارد الطبيعية وشحها، والتغيرات في نماذج العمل، والهجرة والعناصر الديموغرافية الأخرى.

## تعزيز الدعم الوطني والعالمي للاكتواريين

في بعض الدول، تحدد الهيئة المتخصصة الممثلة للاكتواريين معايير احترافية معينة ينبغي للاكتواريين استيفاءها في عملهم. في الغالب، يتسع نطاق هذه المعايير وتذهب إلى ما هو أبعد من التوجيهات العامة للممارسة الجيدة. في دول أخرى، ما زال الأمر يتطلب إرشاداً ومعايير أقوى. وهناك حاجة أخرى للتنمية المهنية المستمرة والأنشطة اللازمة لتدريب الاكتواريين.

على المستوى العالمي، تقدّم الجمعية الاكتوارية الدولية المدخلات والأنشطة اللازمة لدعم بناء المعرفة وتعميمها. بالمثل، تدعم توجيهات الحاكمية الرشيدة الصادرة عن الإيسا والمتعلقة بالمسائل الاكتوارية الدور الذي يؤديه الاكتواريون في إطار الضمان الاجتماعي تحديداً – إنه الدور الذي سيكون تحت الضوء في المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء العمل الاكتواري والإحصائي في الضمان الاجتماعي الذي ستنظمه الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) في برلين في العام ٢٠١٢.

تشكل المدخلات الاكتوارية جزءاً لا يتجزأ من الإدارة السليمة لنظم الضمان الاجتماعي، وتفعيلها، والتخطيط لها. لكن العالم الذي تعمل فيه هذه النظم أصبح يخلو أكثر فأكثر من اليقين ويميل نحو عدم الثبات. على الرغم من كل ما ذكر، وفي أضعف الإيمان بالاعتماد على الأدوات الملائمة التي تنتجها الإيسا وأطر الحاكمية، يجد الاكتواريون أنفسهم في موقع فريد من نوعه يؤهلهم لتقييم المخاطر وإدارتها إلى جانب تناول التحديات التي تجابه نظم الضمان الاجتماعي في سعيها لتحقيق الاستدامة طويلة المدى.

**المصدر**


**الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا)**. ٢٠١١. *توجيهات الحاكمية الرشيدة لمؤسسات الضمان الاجتماعي*. جنيف، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي.

**جي. لانجس وآخرون**. ٢٠١٢. *مقارنة الفرضيات الديموغرافية والاقتصادية في التحليل الاكتواري لأربعة وعشرين برنامجاً من برامج الضمان الاجتماعي* (ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع عشر للأخصائيين الأكتواريين والإحصائيين في الضمان الاجتماعي، برلين، ٣٠ أيار – ١ حزيران). جنيف، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

**جيه. سي. مينار؛ أ. بيلّيج؛ ف. ليجيه**. ٢٠١٢. *مسح حول التقارير الاكتوارية والمالية لبرامج الضمان الاجتماعي ومضامينها القانونية: ملخص النتائج والاستنتاجات* (ورقة مقدّمة إلى المؤتمر الدولي السابع عشر للأخصائيين الاكتواريين والإحصائيين في الضمان الاجتماعي، برلين، ٣٠ أيار – ١ حزيران). جنيف، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي.


**الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا)**. هي المنظمة الدولية الرائدة في جمع إدارات ووكالات الضمان الاجتماعي معاً. توفر الجمعية المعلومات والبحوث والنصح والإرشاد والملتقيات للأعضاء من أجل بناء ودعم سياسات وأنظمة الضمان الاجتماعي الحيوية حول العالم.


4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17
F: +41 22 799 85 09
E: issacomm@ilo.org | www.issa.int